NPT/CONF.2010/WP.59

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

5 May 2010

Original: Arabic

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار

التطبيقات السلمية للطاقة الذرية

مقدمة

تقدم حكومة العراق هذه الورقة في وقت ينشغل فيه مجلس الأمن بمراجعة القيود المفروضة على العراق في مجال نزع السلاح، والتي ترتبت عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وفي مقدمتها القراران ٦٨٧ و ٧٠٧ لسنة ١٩٩١. إن الورقة تهدف إلى بيان موقف العراق من معاهدة عدم الانتشار قدر تعلق الأمر بالتطبيقات السلمية للطاقة الذرية. وإن حكومة العراق إذ تعمل على توزيع هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر مراجعة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، فهي تسعى إلى توثيق موقفها رسميا، ولكي تعزز بذلك جهودها من أجل رفع القيود المفروضة عليها، ولكي تساهم أيضا في الجهد الدولي من أجل إنجاح هذا المؤتمر في الخروج بتوصيات من شأنها أن تؤدي إلى تقدم في التنفيذ الفعال والشامل لمعاهدة عدم الانتشار.

تؤكد حكومة العراق على الحق غير القابل للتصرف للدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والحصول على التكنولوجيا لهذا الغرض دون تمييز أو معوقات وعدم فرض شروط إلزامية أو قيود انتقائية من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية أو نقلها بما لا يتماشى مع روح المعاهدة وأحكامها.

تؤكد حكومة العراق على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف في تطوير استخداماتها السلمية للطاقة النووية وتطالبها بتكثيف جهودها، من خلال برامج التعاون التقني، وتعزيز دورها الأساسي في تيسير نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول

110510 070510 10-34987 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

النامية، وتؤكد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب الولاية المسندة إليها، وبخبرتها الاحترافية تظل الإطار المثالي الذي يضمن الطبيعة السلمية للبرامج النووية، وأنه يمكن، عند الضرورة، وضع آلية مقبولة غير تمييزية لتعزيز شفافية البرامج النووية ضمن إطار الوكالة، والالتزام بإيجاد نظام متعدد الأطراف وغير تمييزي للتحقق بهذا الشأن، مع إعادة التأكيد على أن التعاون النووي بين الدول يجب أن يتم في إطار المعاهدة ووفق أحكامها.

إن حكومة العراق تؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأطراف من أجل تحقيق عالمية نظام الضمانات الشامل، إلا أنها في الوقت نفسه تؤكد على الصفة الطوعية للبروتوكول الإضافي، وهو بهذه الصفة لا يمكن أن يعتدّ به شرطا لتوريد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

تتابع حكومة العراق المبادرات المطروحة بشأن توريد الوقود النووي، وتؤكد على أهمية عدم الضغط على الدول الأطراف لمنعها من السعي لتطوير أو الحصول على أي تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية تحت أي مبرر. وتجد حكومة العراق أن مقترح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء بنك لليورانيوم المخصب جدير بالاهتمام والدراسة.

دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى تركيز وتطوير مساعداتها الفنية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

لقد وافقت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الامتناع عن تطوير وامتلاك أسلحة نووية مقابل أن تحصل على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية المتمثلة بالمفاعلات البحثية وغيرها التي تعتمد على الوقود النووي الضروري لتشغيل هذه المفاعلات. إن موضع توفير الوقود النووي يشكل إحدى القضايا الجوهرية التي تناقش في الساحة الدولية وفي مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، وبهذا الخصوص تؤيد حكومة العراق مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء بنك لليورانيوم المخصب على أن تقدم كافة الضمانات التي تؤكد على احتفاظ الدول بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وحقها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتفاظ بحقها في التخصيب والحصول على اليورانيوم المخصب دون تمييز وبأسعار منصفة وبما ينسجم مع جهودها في تحقيق التنمية لشعوبها.